الأحاديث المرفوعة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنَّم - جمعاً وتخريجاً ودراسة

مها بنت لافي بن مذود الشمري(*)

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان تخريج الأحاديث المرفوعة الواردة في يأجوج ومأجوج ودراسة أسانيدها وبيان الصحيح منها والضعيف، والوقوف على أسباب الإشكال في الأحاديث الـمُشْكِلة في رَدْم يأجوج ومأجوج وما يتعلق بعددهم في نار جهنم، وإظهار أوجه الإشكال في الأحاديث الـمُشْكِلة، وبيان أجوبة العلماء على الأحاديث الـمُشْكِلة في رَدْم يأجوج ومأجوج وما يتعلّق بعددهم، والترجيح بين الأقوال وفق القواعد المعتبرة، والمنهج العلمي، وتم تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين المبحث الأول: يتعلّق بردم يأجوج ومأجوج. والمبحث الثاني: يتعلّق بعدد يأجوج ومأجوج. ومن أبرز النتائج: أن أحاديث يأجوج ومأجوج فيها الصحيح والضعيف وأحاديث لا تثبت، وأن علمُ مُشكِل الحديث ومُختلفِه من أهمّ علوم الحديث التي لا بُدّ من معرفتها لسدّ الذرائع في التشكيك بالسُّنّة النبويّة. وأن منشأ الإشكال في الحديث إما أن يكون بسبب المعارضة أو الغموض أو اشتماله على ما يظهر مستحيلاً في الشرع أو العقل، وقد أثبت البحث مدى التنوُّع الاجتهادي في إزالة التعارض بين الأدلة عند العلماء، وذلك بحسب ما كانوا يتمتّعون به من مَلَكةٍ علميّة واجتهادية.

المقدِّمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ ڈ ڈ ڎ ڎ ڈ ڈ ڤ ڤ ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ڀ ڀ ڤ ﴾ [النساء:١].

أما بعد:

فإن الله عز وجل بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأقام سنته مقام البيان لآي الكتاب؛ فأتت السنة مع القرآن الكريم على ثلاثة أوجه؛ إما موافقة

(*) باحثة في السنة المملكة العربية السعودية.

لما جاء به القرآن الكريم، وإما شارحة ومبينة، وهذا الشرح والبيان له صور متعددة؛ منها تفصيل المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وإزالة المشكل، وإما استقلال السنة النبوية بتشريع أحكام لم ترد في القرآن الكريم، فليس لمؤمن ولا مؤمنة مع كمال هذا البيان خِيَرَةٌ في العدول عن هديه صلى الله عليه وسلم وإشراق بيانه، بيد أن السنة النبوية مع هذا المقام الرفيع لم تخلُ من وجود أحاديث استُشكلت ظاهراً مع كونها في حقيقة الأمر خالية من الإشكال؛ لأنها وحيٌ منزلٌ من حكيم حميد، يقص الحق وهو خير الفاصلين، "ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً وإنما هو أمر مقصود شرعاً؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله به درجات"[(i)].

ولما كان اليوم الآخر من الأمور الغيبية؛ أعان الله سبحانه وتعالى خلقه على الإيمان به بأمور كثيرة، ومن ذلك ربط هذا الغيب بالأمور المحسوسة، ومن هذه الأمور المحسوسة التي تعين على الإيمان باليوم الآخر؛ أشراط الساعة، التي هي جزء لا يتجزأ من الإيمان بالغيب.

وقد جاءت أحاديث منها الصحيح ومنها الضعيف ومنها الذي لا يثبت في يأجوج ومأجوج، ودراستها والإجابة عن هذه الإشكالات باب من أبواب العلم والإيمان باليوم الآخر باعتبار أن أشراط الساعة من مقدماته، ولا يخفى أهمية الإجابة عن إشكالات أشراط الساعة في هذا الوقت الذي أخذ فيه بعض الكتّاب المعاصرين يشكِّك في ظهور ما أخبر به صلى الله عليه وسلم من المغيَّبات التي يجب الإيمان بها.

لذا رغبت أن يكون بحثي بعنوان: الأحاديث المرفوعة في يأجوج ومأجوج – جمعاً وتخريجاً ودراسة –

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

أجملها في النقاط الآتية:

١. مناسبة ذلك لتخصص علوم السُّنَّة النَّبويَّة في جمع الأحاديث الـمُشْكِلة ودراستها دراسة حديثية.

٢. جلالة علم مشكل الحديث وعلو مكانته، وأهميته البالغة في الدفاع عن السنة النبوية، ودحض مزاعم الطاعنين فيها بدعوى التناقض والتعارض.

٣. أهمية مشكل الحديث، وحاجة مكتبة السنة النبوية إلى إثرائها بالمزيد من البحوث فيه.

٤. أهمية تخريج الأحاديث لبيان الصحيح منها والضعيف.

أهداف البحث:

١. تخريج الأحاديث الواردة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنم، ودراسة أسانيدها دراسة حديثية.

٢. بيان أسباب الإشكال في الأحاديث الـمُشْكِلة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم.

٣. إظهار أوجه الإشكال في الأحاديث الـمُشْكِلة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم.

٤. بيان أجوبة العلماء على الأحاديث الـمُشْكِلة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم، والترجيح بين الأقوال وفق القواعد المعتبرة، ووفق المنهج العلمي.

مشكلة البحث:

تدور حول الأحاديث المرفوعة في يأجوج ومأجوج – جمعاً وتخريجاً ودراسة – ويجيب البحث عن الأسئلة التالية:

١. ما الأحاديث الصحيحة الواردة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنم؟

٢. ما أسباب الإشكال في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنم؟

٣. ما أوجه الإشكال في الأحاديث الواردة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنم؟

٤. ما أجوبة العلماء عليها؟

٥. ما أثر البحث الحديثي في بيان المشكل وجوابه في الأحاديث الواردة في رَدْم يأجوج ومأجوج وعددهم في نار جهنم؟

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم فهرس المراجع والمصادر، وتفصيلها على النحو التالي:

- **المقدمة**، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلته، وخطته، ومنهجه.

- **المبحث الأول:** يتعلّق برَدْم يأجوج ومأجوج.

- **المبحث الثاني:** يتعلّق بعدد يأجوج ومأجوج في نار جهنم.

- **الخاتمة**، وتتضمن: أهم النتائج والتوصيات.

- **المراجع.**

منهج البحث:

اتّبعتُ –بعون الله– في بحثي المنهجَ الاستقرائي؛ لجمع الأحاديث المرفوعة في يأجوج ومأجوج، والمنهجَ النقدي؛ لدراستها دراسةً حديثيّةً متخصِّصة والحُكم عليها، والمنهجَ التحليلي الاستنباطي؛ لدراسة متون الأحاديث، ودفع الإشكال عنها.

المبحث الأول: يتعلّق بردْم يأجوج ومأجوج.

ويمكن عرض الأحاديث الواردة في ذلك على النّحو التالي:

قال البخاري (٧١٣٦): حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا وُهَيب، حدَّثنا ابن طاوُس، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال:

«يُفْتَحُ الرَّدْمُ رَدْمُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَعَقَدَ وُهَيْبٌ تِسْعِينَ.

* أخرجه البخاري (٣٣٤٧) عن مسلم بن إبراهيم.

ومسلم (٢٨٨١) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي.

وأحمد (٨٥٠٠) عن عفّان بن مسلم، وفي (١٠٨٥٣) عن يحيى بن إسحاق البَجَلي.

أربعتهم – مسلم وأحمد بن إسحاق وعفّان ويحيى – عن وُهَيب بن خالد به بلفظه، وبنحوه في رواية يحيى عند أحمد.

* وأخرجه أبو داود (٤٢٤٩) من طريق أبي صالح السَّمّان، عن أبي هريرة ﷺ به بلفظه مختصراً دون موضع الشاهد.

قال البخاري (٧٠٥٩): حدَّثنا مالك بن إسماعيل، حدَّثنا ابن عُيينة أنه سمع الزُّهري، عن عروة، عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش ﷺن أنها قالت: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النَّوْمِ مُحْمَرًّا وَجْهُهُ يَقُولُ:

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ، وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً...».

* أخرجه مسلم (٢٨٨٠) عن عمرو النَّاقد.

والنسائي (١١٢٤٩) عن عبيد الله بن سعيد اليَشْكُري.

والترمذي (٢١٨٧) عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وأبي بكر بن نافع.

وابن ماجه (٣٩٥٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأحمد (٢٧٤٣١).

جميعهم – عمرو وعبيد الله وسعيد وابن نافع وابن أبي شيبة وأحمد – عن سُفيان بن عُيينة به بلفظ: «وَعَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشَرَةً» واللفظ لمسلم، وفي رواية عبيد الله عند النَّسائي بلفظ: «وَعَقَدَ

سَبْعِينَ وَعَشَرَةً سَوَاءً»، وفي رواية سُفيان عند أحمد بلفظ: «... مِثْلُ هَذِهِ وَحَلَّقَ...»، وفي الإسناد الذي ساقه كل من: النَّسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد ذُكروا حبيبة بنت أم حبيبة بين زينب بنت أم سلمة وبين أُمِّها –أم حبيبة–.

* وأخرجه البخاري (٣٣٤٦) من طريق عُقيل بن خالد، وفي (٣٥٩٨) من طريق شُعيب بن أبي حمزة، وفي (٧١٣٥) من طريق محمد بن أبي عَتِيْق.

ومسلم (٢٨٨٠) من طريق يونس بن يزيد.

والنسائي في السُّنن الكبرى (١١٢٧٠)، وأحمد (٢٧٤١٤) من طريق صالح بن كَيْسان.

وأحمد (٢٧٤١٦) من طريق محمد بن إسحاق بن يسار.

جميعهم – عُقيل وشُعيب وابن أبي عَتِيق ويونس وصالح وابن إسحاق – عن ابن شِهاب الزُّهري به بلفظ: «وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا...» واللفظ للبخاري.

يُشكِل على الحديثين المتقدِّمين:

قوله تعالى چ خم سج سح سخ سم صح صم ضج چ [الكهف:٩٧].

وقد أشار إلى هذا الإشكال الحافظ ابن كثير فقال: "إن قيل: فما الجمعُ بين قوله تعالى چخم سج سح سخ سم صح صم ضج چ [الكهف:٩٧] وبين الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن زينب بنت جحش أُمّ المؤمنين ك قالت: استيقظ رسولُ الله ﷺ من نوم مُحمَرّاً وجهُه وهو يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍ قَدِ اقْتَرَبَ! فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وحلَّق تسعين"(١).

سبب الإشكال ووجهه:

معارضة ظاهر دلالة الحديثين لظاهر آية الكهف؛ حيث دلّ الحديثان أنّ رَدْم يأجوجَ ومأجوج فُتِحَ منه شيء يسير، بينما أفادت آية الكهف أنّ يأجوج ومأجوج لم يستطيعوا ثقبه لسُمكه وصلابته.

الإجابة عن الإشكال:

سلك العلماء في دفع هذا الإشكال مسلك الجمع، وذلك على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أنّ الفتح المذكور في قوله ﷺ: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» ليس فتحاً حسِّيّاً.

وقد أشار ابن كثير إلى هذا الجواب وأنّ من العلماء "مَن ذهب إلى أنّ هذا [يعني: الفتح]

(١) البداية والنهاية (٢/٥٥٧).

إشارةٌ إلى فتح أبواب الشَّرّ والفتن، وأنّ هذا استعارةٌ محضة وضربُ مثل"[٢].

الوجه للثاني: أنّ الفتح غير أنّ الآية تُخبر عمّا كان عليه حال يأجوج ومأجوج بعد فراغ ذي القرنين من بناء السَّدّ وأنهم آنذاك لم يكونوا قادرين على الصّعود عليه ولا على ثَقبه.

وقد أشار ابن كثير إلى هذا الجواب أيضاً فقال: "أمّا على قول مَن جعل ذلك إخباراً عن أمر محسوس – كما هو الظاهر المتبادر – فلا إشكال أيضاً؛ لأنّ قوله چخم سج سح سخ سم صح صم ضج چ [الكهف:٩٧] أي: في ذلك الزّمان؛ لأنّ هذه صيغة خبرٍ ماض، فلا ينفي وقوعَه فيما يُستقبَل بإذن الله لهم في ذلك قدراً، وتسليطهم عليه بالتدريج قليلاً قليلاً، حتى يتمّ الأجل وينقضي الأمد المقدور فيَخرجون، كما قال الله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ چ [الأنبياء: ٩٦]"[٣].

واختار الشّيخ محمد ناصر الدِّين الألباني الوجهَ الثاني فقال: "النّفي فيه هو فيما مضى، والمثبَت في الحديث إنما هو فيما يأتي"[٤].

الوجه للثالث: أنّ النّفي المذكور في قوله سبحانه چ سم صح صم ضج چ [الكهف:٩٧] ليس نفياً مطلقاً لكلّ نقب وعلى أيّ وجه كان، والمعنى: وما استطاعوا أن ينقبوه نقباً نافذاً بحيث يمكنهم الخروج منه.

وقد أشار ابن كثير إلى هذا الوجه احتمالاً فقال: "أو يكون المراد بقوله چ سم صح صم ضج چ [الكهف:٩٧] أي: نافذاً منه، فلا ينفي أن يَلْحَسُوه ولا يَنفُذُوه، والله أعلم"[٥].

المبحث الثاني: يتعلَق بعدد يأجوج ومأجوج.

ويمكن عرض الأحاديث الواردة في ذلك على النّحو التالي:

– قال البخاري (٣٣٤٨): حدَّثني إسحاق بن نصر: حدَّثنا أبو أسامة، عن الأعمش: حدَّثنا أبو صالح، عن أبي سعيد الخُدْرِي ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «يَقُولُ اللهُ تَعالَى يَا آدَمُ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ فَيَقُولُ: أَخْرِجْ بَعْثَ النّارِ قالَ: وَما بَعْثُ النّارِ؟ قالَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٍ

---

(٢) المصدر السابق (٥٥٨/٢).

(٣) المصدر السابق (٥٥٨/٢).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٧/٧).

(٥) البداية والنهاية (٥٦٠/٢).

ويُشير الحافظُ ابن كثير بقوله: "يَلْحَسُوهُ" إلى ما رُوِي عن كعب الأحبار أنه قال: "إنهم قبلَ خروجهم يأتونه فيَلْحَسُونه حتى لا يبقى منه إلا القليل، فيقولون: غداً نفتحه، فيأتون من الغد وقد عاد كما كان، فيَلْحَسُونه حتى لا يبقى منه إلا القليل، فيقولون كذلك، ويُصبِحون وهو كما كان فيَلْحَسُونه ويقولون: غداً نفتحه، ويُلهَمُوا أن يقولوا: إن شاء الله، فيُصبِحون وهو كما فارقوه، فيفتحونه". انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٧٧/٥).

وهذا الأثر أخرجه عبد الرزّاق في مصنّفه (١٨٨٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٥٢٩/١٨) ولكن بلفظ: "إذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج حفروا حتى يَسمَع الذين يَلونهم قرعَ فؤوسهم" بدلاً من "يلحسونه".

وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ... أَبْشِرُوا فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلٌ وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ...».

يُشكِل على الحديث المتقدِّم ما يلي:

٨٠- رواية أخرى عند البخاري (٤٧٤١): حدَّثنا عمر بن حفص، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمش، حدَّثنا أبو صالح، عن أبي سعيد الخُدْرِي ﷺ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «...مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ...».

مدار هذا الحديث على الأعمش، واختُلِف عنه على لفظين:

اللفظ الأول: «...أَبْشِرُوا فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلٌ وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ...».

واللفظ الثاني: «...مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ...».

أما اللفظ الأول: رواه عن الأعمش خمسة، وهم:

١. أبو أسامة حمّاد بن أسامة.

أخرجه البخاري عن إسحاق بن نصر، عن أبي أسامة حمّاد بن أسامة – كما تقدَّم –.

٢. جرير بن عبد الحميد.

أخرجه البخاري (٦٥٣٠) عن يوسف بن موسى.

ومسلم (٢٢٢) عن عثمان بن أبي شيبة.

كلاهما – يوسف وعثمان – عن جرير بن عبد الحميد.

٣. أبو معاوية محمد بن خازم.

أخرجه مسلم (٢٢٢)، والنَّسائي في الكبرى (١١٢٧٦) عن محمد بن العلاء، عن أبي معاوية محمد بن خازم.

٤. وكيع بن الجرّاح.

أخرجه مسلم (٢٢٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع بن الجرّاح.

٥. عبد الملك بن مَعْن المسعودي.

أخرجه الطَّبَري في تهذيب الآثار (٧١١)، وجامع البيان (٥٦٠/١٨) من طريق محمد بن عبد الملك، عن أبيه عبد الملك بن مَعْن المسعودي.

جميعهم – أبو أسامة وجرير وأبو معاوية ووكيع ومُحَاضِر وعبد الملك – عن سليمان الأعمش به بلفظ الشاهد.

وأما اللفظ الثاني: رواه عن الأعمش اثنان، هما:

١. حفص بن غيّاث.

أخرجه البخاري، عن عمر بن حفص – كما تقدَّم –.

٢. وكيع بن الجرّاح.

أخرجه أحمد (١١٢٨٤).

كلاهما – حفص ووكيع – عن الأعمش به بلفظ الشاهد.

دراسة الرواة المختلفين:

أما مدار الحديث على:

الأعمش: وهو سليمان بن مِهْران، قال الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع؛ لكنه يدلّس"(٦)، وقد عدَّه في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين، وذكر أنّ أهل هذه الطبقة احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح (٧)، وقد تقدَّمت ترجمته في الحديث رقم ١٤.

أما رُواة اللفظ الأول، فهم:

١. أبو أسامة حمّاد بن أسامة: القرشي، الكوفي، أبو أسامة مشهور بكنيته، توفي سنة ٢٠١ه، روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأَخَرَة يحدث من كتب غيره"(٨).

٢. جرير بن عبد الحميد: بن قُرْط الضَّبّي، أبو عبد الله الكوفي، نزيل الرَّي وقاضيها، توفي سنة ١٨٨ه، روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه"(٩).

٣. أبو معاوية: محمد بن خازم الكوفي، توفي سنة ١٩٥ه، روى له الجماعة.

ـقال الحافظ ابن حجر: "ثقة أحفظ للناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء"(١٠).

٤. وكيع بن الجرّاح: الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي، توفي سنة ١٩٧ه، روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ عابد"(١١).

٥. عبد الملك بن مَعْن: بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي، أبو عبيدة المسعودي، روى له مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجة.

(٦) تقريب التهذيب (ص٢٥٤).

(٧) انظر: تعريف أهل التقديس (ص٣٣).

(٨) تقريب التهذيب (ص ١٧٧). وانظر: تهذيب الكمال للمِزِّي (٢١٧/٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص١٣٩). وانظر: تهذيب الكمال للمِزّي (٥٤٠/٤).

(١٠) تقريب التهذيب (ص ٤٧٥). وانظر: تهذيب الكمال للمِزِّي (١٢٣/٢٥).

(١١) تقريب التهذيب (ص ٥٨١). وانظر: تهذيب الكمال للمِزِّي (٤٦٢/٣٠).

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة"(١٢).

وأما رُواة اللفظ الثاني، فهما:

١. حفص بن غيّاث: بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي، توفي سنة ١٩٥ه، روى له الجماعة.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر"(١٣).

٢. وكيع بن الجرّاح: تقدَّم قبل قليل.

دراسة الاختلاف:

تبيَّن بعد دراسة الرواة المختلفين أنّ اللفظين في صحيح البخاري ولم أقف على قول لأحد من العلماء في ترجيح أحد اللفظين على الآخر، والله تعالى أعلم.

٨١- قال البخاري (٦٥٢٩): حدَّثنا إسماعيل، حدّثني أخي، عن سليمان، عن ثور، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة ﷺ، أنّ النّبيَّ ﷺ قال: «...فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ...».

تخريج الحديث:

* أخرجه أحمد (٨٩١٣) من طريق عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن ثور بن زيد به بلفظ الشاهد.

❖ سبب الإشكال ووجهه:

جاء الإشكال على صورتين:

الصورة الأولى: لأنه قد جاء في الرِّولية الأولى أنّ عدد الذين يدخلون النّار من يأجوج ومأجوج ألف، بينما جاء في الرِّواية الثانية أنهم تسعمائة وتسعة وتسعين، أما الرواية الثالثة فنصّت على أنهم تسعة وتسعون.

وقد ذَكَر هذا الإشكالَ أو جزءاً منه غيرُ واحد، فقال أبو عبد الله ابن عَرَفة المالكي(١٤): "الحديث صحيحٌ خرّجه البخاري ومسلم إلّا أنه مشكل؛ «منْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعمائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ»، فيكون الرجل الواحد عُشرَ عُشرِ العُشرِ، فهو مخالف لقوله: «إِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا، وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفَ رَجُلٍ»"(١٥).

(١٢) تقريب التهذيب (ص ٣٦٥). وانظر: تهذيب الكمال للمِزِّي (٤١٧/١٨).

(١٣) تقريب التهذيب (ص ١٧٣). وانظر: تهذيب الكمال للمِزِّي (٥٦/٧).

(١٤) محمد بن محمد بن عَرَفَة الوَرْغَمّي التونسي، أبو عبد الله، الفقيه المالكي، ولد سنة ٧١٦ه، انتهت إليه الرياسة في العلم ببلاد المغرب، وكان حافظاً للمذهب ضابطاً لقواعده إماماً في علوم القرآن، لم يرض لنفسه الدخول في الولايات، بل اقتصر على الإمامة والخَطَابة بجامع الزَّيتونة، من آثاره: تفسير ابن عرفة، مختصر الحُوفي، توفي سنة ٨٠٣ه. انظر: الدِّيباج المذهَّب لابن فَرْحُون (٣٣١/٢)، المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني (٤٦٠/٢)، دُرّة الحِجَال لابن القاضي (٢٨١/٢).

(١٥) تفسير ابن عرفة (١٧٤/٣).

وقال في موضع آخر: "في فهم هذا الحديث إشكال، فإنّ أوّلَه مناقض لآخره، والصواب أن تقول: منكم رجل، [ومن] يأجوجَ ومأجوجَ تسعمائة وتسعة وتسعون رجلًا، فلا بُدّ من تأويله"(١٦).

كما أشار إليه أيضاً الكِرْماني(١٧)، والكَوْراني(١٨) وغيرهم.

❖ الإجابة عن الإشكال:

للعلماء في دفع هذا الإشكال مسلكان:

أمّا المسلك الأول: فهو مسلك الجمع، وذلك على وجوه، علماً أنّ بعض هذه الوجوه تُجيب عن الأحاديث الثلاثة مجتمعة، وبعضها يختصّ باثنين فقط، وذلك على النّحو التالي:

الوجه الأول: أنّ مفهوم العَدَد لا اعتبار له على المختار عند كثير من الأصوليّين؛ فالإخبار بالقليل لا يتعارض مع الإخبار بالكثير، والحكم في النّهاية للزّائد.

قال العراقي: "المشهور الصحيح عند الأصوليّين أنّ مفهوم العَدَد لا حكم له، فلا يلزم منه نفي الزيادة ولو لم يُعارضه إثباتُ الزيادة كيف وقد عارضه؟! فوجب قبولُ الزيادة"(١٩).

قال العَيني: "إنّ مفهوم العَدَد لا اعتبار له، يعني: التخصيص بعَدَد لا يدلّ على نفي الزائد"(٢٠).

وقد أورد هذا الوجهَ على جهة الاحتمال تقيُّ الدِّين السُّبْكي(٢١)، وشمسُ الدِّين البِرْماوي(٢٢)، والبدر العَيني(٢٣)، والشِّهاب القسطلّاني(٢٤)، وعلي القاري(٢٥) وغيرهم.

---

(١٦) تفسير ابن عرفة (١٧٨/٣).

(١٧) انظر: الكواكب الدراري (٣٨/٢٣).

(١٨) انظر: الكوثر الجاري (١٩٣/١٠).

(١٩) طرح التثريب في شرح التقريب (١٢/٦).

(٢٠) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠٩/٢٣).

(٢١) انظر: فتاوى السُّبْكي (٥٤٧/٢).

وتقيُّ الدِّين السُّبْكي هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبْكِيّ، أبو الحسن، قاضي القضاة، الفقيه المحدِّث المفسِّر الأصولي النّحوي، عالم الدِّيار المصريّة، ولد سنة ٦٨٣ه، كان تام العقل، متين الديانة، مرضي الأخلاق، طويل الباع في المناظرة، انتهت إليه مشيخة دار الحديث، وولّاه الملك الناصر محمد قضاء الشام، من آثاره: الفتاوى، السيف المسلول على من سبّ الرّسول، توفي سنة ٧٥٦ه بالقاهرة. انظر: معجم الشُّيوخ للذهبي (٣٤/٢)، أعيان العصر وأعوان النصر للصَّفَدِي (٤١٦/٣)، طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السُّبْكي (١٣٩/١٠).

(٢٢) انظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٤١/١٦).

(٢٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠٩/٢٣).

(٢٤) انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣٤٠/٥) و(٣٠٧/٩).

(٢٥) انظر: مِرْقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣٥١٧/٨).

وعلي القَارِي هو: علي قَارِي بن سلطان بن محمد الهَرَوِي الحنفي، فقيه حنفي، نزيل مكة، ولد في هَرَاة في حدود سنة ٩٣٠ه، ثم هاجر إلى مكة المكرمة ولازم علماءها حتى تمكّن

ورجّح هذا الوجهَ من المعاصرين الشّيخُ محمد بن علي الإثيوبي فقال: "أقرب الأجوبة القولُ بأنّ مفهوم العَدَد غيرُ معتبر كما سبق عن الكِرْمانيّ، فلا يُنافي ذكرُ الأقلّ الزيادةَ"(٢٦).

الوجه الثاني: أنّ العدد ليس مقصودًا بذاته، وذِكرُه إنما جاء على سبيل الكناية عن الكثرة والقلّة لا غير.

وقد أشار إلى هذا الوجه على جهة الاحتمال محمدُ بن يوسف الكِرْماني حيث قال: "أو المقصود منهما شيءٌ واحد؛ وهو تقليل عدد المؤمن وتكثير الكافر"(٢٧).

كما ذكره – بالإضافة إلى الكِرْماني – تقيُّ الدِّين السُّبْكي(٢٨)، وشمسُ الدِّين البِرْماوي(٢٩)، والبدر العَيني(٣٠)، والشّهاب القسطلّاني(٣١)، وعلي القاري(٣٢) وغيرهم.

الوجه الثالث: أنّ "المراد بـ(بَعْث النار): الكفّارُ ومَن يدخلها من العُصاة، فيكون من كلّ ألف تسع مِئة وتسعة وتسعون كافرًا، ومن كلّ ألف تسعة وتسعون عاصيًا"(٣٣).

الوجه الرابع: "حملُ حديث أبي سعيد ومَن وافقه على جميع ذُرِّيّة آدم، فيكون من كلّ ألف واحد، وحملُ حديث أبي هريرة ومَن وافقه على مَن عدا يأجوج ومأجوج فيكون من كلّ ألف عشرة، ويُقَرِّب ذلك أنّ يأجوج ومأجوج ذُكِروا في حديث أبي سعيد دون حديث أبي هريرة"(٣٤).

وقد ذكر هذا الوجه –احتمالاً– الحافظُ ابن حجر العسقلاني، ونقله عنه كثير من شرّاح كتب السُّنّة كالكَوْراني(٣٥)، والقَسْطَلّاني(٣٦)، وعلي القاري(٣٧)، والسّهارنفُوري(٣٨)، والمباركفوري(٣٩)، وغيرهم.

الوجه الخامس: "أنّ أحدَ الحسابين بالنَّظَر إلى المشركين فقط، والآخرَ باعتبار أعداد يأجوج ومأجوج معهم، كما يُشْعِرُ به حديثُ الترمذي"(٤٠).

وذاع صيتُه، لمُسهم في تحرير كثير من مسائل المذهب الحنفي، وكان متقلّلاً من الدنيا يغلب عليه الزُّهد والعفاف والرِّضى بالكفاف، قيل: كان يكتب في كلّ عام مُصْحَفًا بخطّه الجميل – وعليه طُرَر من القراءات والتفسير – فيبيعه؛ فيكفيه قوتَه من العام إلى العام، من آثاره: مِرْقَاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناموس في مختصر القاموس، توفي سنة ١٠١٤هـ بمكّة. انظر: خلاصة الأثر للمُحِبِّي (١٨٥/٣)، البدر الطالع للشوكاني (٤٤٥/١)، التاج المكلّل للطيب محمد صِدِّيق خان (ص٣٩٠).

(٢٦) البحر المحيط الثجّاج (٥٥٥/٥).

(٢٧) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣٩/٢٣).

(٢٨) انظر: فتاوى السُّبْكي (٥٤٧/٢).

(٢٩) انظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٤١/١٦).

(٣٠) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠٩/٢٣).

(٣١) انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣٠٨/٩).

(٣٢) انظر: مِرْقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣٥١٧/٨).

(٣٣) فتح الباري لابن حجر (٣٩٠/١١).

(٣٤) فتح الباري لابن حجر (٣٩٠/١١).

(٣٥) انظر: الكوثر الجاري (١٩٣/١٠).

(٣٦) انظر: إرشاد الساري (٢٤٥/٧) و(٣٠٨/٩).

(٣٧) انظر: مِرقاة المفاتيح (٣٥١٧/٨).

(٣٨) انظر: حاشية السَّهَارنفُوري على صحيح البخاري (٧٢٠/١٢).

(٣٩) انظر: تحفة الأحوذي (٩/٩).

(٤٠) فيض الباري على صحيح البخاري (٢٨١/٦).

الوجه السادس: "أنّ حديث الألف خاصٌّ بيأجوج ومأجوج، وحديث المائة مِن عداهم مِن سائر الأُمم"(٤١).

الوجه السابع: "أن يقال: إنّ المبعوث إلى النار كلُّه مِن ألفٍ تسعمائة وتسعون، والمبعوث إلى جهنّم التي هي دَرَكة من دَرَكاتها بعضُ ذلك – وهو من كل مائة تسعة وتسعون"(٤٢).

أمّا المسلك الثاني: فهو مسلك الترجيح، وإليه أشار – دون جزم – تقيُّ الدِّين السُّبْكي فقال – في معرض كلامه على اختلاف العدد في الأحاديث –: "إما أن يكون اختلافاً في ألفاظ الرُّواة؛ فحينئذٍ ينظر في الأرجح منها..."(٤٣).

وقد رجّح أبو بكر الإسماعيلي(٤٤) روايةَ الألف على رواية المائة فقال: "حديثُ ثور عن أبي الغيث «مِنْ كُلِّ مِائَةٍ واحِدٌ» وفي حديث أبي سعيد «مِنْ كُلِّ أَلْفٍ واحِدٌ»... ويشبه أن يكون حديث ثورٍ وَهَماً"(٤٥).

"لم يستحضر الإسماعيلي لحديث أبي هريرة متابعًا، وقد ظَفِرتُ به في مسند أحمد"(٤٦).

الصُّورة الثانية من صُوَر الإشكال:

أن النّصوص متظاهرة على أنّ الله تعالى لا يُعذِّب أحداً إلا بعد إقامة الحُجّة الرِّساليّة عليه، فكيف يُعذِّب يأجوجَ ومأجوجَ دون أن يكون قد بَعَثَ إليهم رسولاً؟

قال محمد الأمين الشِّنقيطي – عند قوله تعالى چ د د ئا ئا ئه ئه چ [الإسراء: ١٥] –: "ظاهر هذه الآية الكريمة أنّ الله جلّ وعلا لا يُعَذِّب أحدًا من خلقه لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى يبعث إليه رسولاً يُنذِره ويُحذِّره، فيعصي ذلك الرّسول، ويستمرّ على الكفر والمعصية بعد الإنذار والإعذار، وقد أوضح جلّ وعلا هذا المعنى في آيات كثيرة"(٤٧).

وقد أشار إلى هذا الإشكال غير واحد، فقال الحافظ ابن كثير: "إن قيل: فكيف دلَّ الحديث المتّفق عليه أنهم فداء المؤمنين يوم القيلمة وأنهم في للنار، ولم يُبْعَثْ إليهم رسلٌ وقد قال الله تعالى چ د د ئا ئا ئه ئه چ [الإسراء: ١٥]..."(٤٨).

---

(٤١) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (١٩٣/١٠).

(٤٢) فتاوى السُّبْكي (٥٤٧/٢).

(٤٣) فتاوى السُّبْكي (٥٤٧/٢).

(٤٤) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي، أبو بكر، كبير الشّافعيّة بناحيته وأحد حُفّاظ الحديث، مولدُه سنة ٢٧٧ه، أجمع علماء عصره على إمامته وجلالة قدره، وقد انتهت إليه الرّحلة في زمانه، من آثاره: الـ صَّحيح، المعجم، توفي سنة ٣٧١ه. انظر: الإر شاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٧٩٣/٢)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي (ص١٢٨)، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١٤٠/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣١٤/١٢).

(٤٥) ذُكْر النار لعبد الغني المقدسي (ص٨٣).

(٤٦) فتح الباري لابن حجر (٣٨٩/١١). والحديث المشار إليه أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٦٧٧).

(٤٧) أضواء البيان (٥٥٩/٣).

(٤٨) البداية والنهاية (٥٥٥/٢).

الإجابة عن الإشكال:

سلك العلماء في دفع هذا الإشكال مسلك الجمع؟

فقد جزم تقيُّ الدِّين السُّبْكي "أنّ يأجوج ومأجوج من هذه الأُمّة أيضاً؛ لأنّ النّبيَّ ﷺ مرسَل إليهم"(٤٩).

فصّل في الجواب بإيراد كافّة الاحتمالات فقال: "الجواب أنهم لا يُعذَّبون إلا بعد قيام الحُجّة عليهم والإعذارِ إليهم؛ كما قال تعالى چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ [الإسراء: ١٥].

فإن كانوا في الزّمن الذي قبل بَعْث محمد ﷺ قد أتتهم رسلٌ منهم فقد قامت على أولئك الحُجّة، وإن لم يكن قد بَعَثَ الله إليهم رسلاً.

وقد دلّ الحديثُ المَرْوي من طُرُق عن جماعةٍ من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنّ من كان كذلك يُمتَحَن في عَرَصَات القيامة، وكلامَ الأئمّة عليه في تفسيرنا عند قوله تعالى چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ [الإسراء: ١٥]، وقد حكاه الشيخ أبو الحسن الأشعري(٥٠) إجماعاً عن أهل السُّنّة والجماعة.

وامتحانُهم لا يقتضي نجاتَهم ولا يُنافي الإخبارَ عنهم بأنهم من أهل النّار؛ لأنّ الله يُطْلِع رسولَه ﷺ على ما يشاء من أمر الغيب، فيُعلَم من هذا أنهم كانوا أشدَّ تكذيباً للحقّ في الدنيا لو بَلَغَهم فيها؛ لأنّ في عَرَصَات القيامة ينقاد خلقٌ ممّن كان مكذِّباً في الدنيا، فإيقاع الإيمان هناك لِمَا يُشاهَد من الأهوال أولى وأحرى منه في الدنيا، والله أعلم"(٥١).

قال ابنُ عرفة المالكي – تعليقاً على حديث (بَعْث النّار) –: "هذا الحديث مقتضي أنّ يأجوج ومأجوج بلغتهم الدعوة؛ إمّا دعوة النّبيِّ ﷺ، أو دعوةُ مَن قَبْلَه من الأنبياء لقوله چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ [الإسراء: ١٥]"(٥٢).

وقال محمد الأمين بن عبد الله الهَرَري في شرحه على صحيح مسلم:"والحديث دليلٌ على أنّ مَن لم تَبْلُغْه دعوةُ رسول الله ﷺ ولا أمْرُه لا عقابَ عليه ولا مؤاخذة؛ كما يدل عليه قوله تعالى چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ [الإسراء: ١٥]، ومَن لم تَبْلُغْه دعوةُ الرّسول ولا معجزتُه فكأنه لم يُبعَثْ

---

(٤٩) فتاوى السُّبْكي (٥٤٧/٢).

(٥٠) علي بن إسماعيل بن أبي بِشْر الأشعري: أبو الحسن، المتكلِّم المشهور الذي تنسب إليه الطائفة الأشعرية، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠هـ ثمّ سكن بغداد، أخذ أوّلاً عن أبي علي الجُبّائي وتبعه في الاعتزال أربعين سنة، ثمّ فارَقَهُ وسلَكَ طريقةَ ابن كُلّاب، ثم مال إلى أهل السُّنّة والحديث وانتسب إلى الإمام أحمد، وقد صنّف في الرَّد على الملاحدة وغيرهم، من آثاره: مقالات الإسلاميين، الإبانة، توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٠/١٣)، وَفَيَات الأعيان لابن خَلّكان (٢٨٤/٣)، طبقات الشافعيّين لابن كثير (ص٢٠٨)، شذرات الذَّهَب لابن العِمَاد (١٢٩/٤).

(٥١) البداية والنهاية (٥٥٥/٢). وانظر كلامَه على المسألة والأحاديث الواردة فيها في: تفسيره (٥٣/٥). وكلام أبي الحسن الأشعري في الإبانة عن أصول الدّيانة (ص٣٤).

(٥٢) تفسير ابن عرفة (١٧٤/٣).

إليه رسولٌ كمن كان بأطراف العُمْران أو في بعض الجزائر المنقطعة، ولهذا الأصل نقطع أنّ يأجوج ومأجوج بلغتهم الدعوة لِمَا صحّ في حديث بَعْث النّار، وقيل: إنه ﷺ أنذرهم ليلةَ الإسراء؛ وهذا لا يصحّ"(٥٣).

الخاتمة:

وتضمّنتْ أهمَّ النتائج والتوصيات، ومن أبرز النتائج:

أولاً: علمُ مُشكِل الحديث ومُختلفِه من أهمّ علوم الحديث التي لا بُدّ من معرفتها لسدّ الذرائع في التشكيك بالسُّنّة النبويّة.

ثانياً: منشأ الإشكال في الحديث إما أن يكون بسبب المعارضة أو لا: فإن كان سبب الإشكال معارضته نصّاً شرعيّاً – وهو الغالب – فمسالك دفعه هي نفسها المسالك المعمول بها في دفع التعارض عن مختلف الحديث، وهي ثلاثة مسالك مرتّبة عند جمهور العلماء ترتيباً يجب اتّباعُه في الجملة؛ فلا يُنتقل من مسلك إلى آخر حتى يتعذَّر الذي قبله، وهي: الجمع ثمّ النسخ ثمّ الترجيح، وإن كان سببُه غموضاً في دلالة الحديث أو اشتماله على ما يظهر مستحيلاً في الشرع أو العقل فمسلك دفعه – بعد التأكُّد من ثبوت الحديث – هو الاجتهاد في تأمُّل النصوص وإدامة النظر فيها والاستفادة من فهم العلماء الرّاسخين للوصول إلى معنى صحيح يتوافق مع أصول الشريعة ومقاصدها.

ثالثاً: أثبت البحث مدى التنوُّع الاجتهادي في إزالة التعارض بين الأدلة عند العلماء، وذلك بحسب ما كانوا يتمتّعون به من مَلَكةٍ علميّة واجتهادية.

ويوصي البحث ببذل مزيد اهتمام بدراسة أسانيد الحديث ومشكله في كتب السُّنّة وأحاديث الأحكام وكتب الفقه؛ لعظيم فائدتها على الباحث وغيره.

---

(٥٣) الكوكب الوهّاج (٤/ ٨٧).

والحديث المشار إليه أخرجه نُعَيم بن حمّاد في الفتن (٢/ ٥٩٣) وأبو الشيخ الإصبهاني في العَظَمة (١١٦٣/٤) عن مقاتل بن حيّان، عن عكرمةَ، عن ابن عبّاس ﷺ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «بعثني الله تعالى حين أُسريَ بي إلى يأجوج ومأجوج، فدعوتُهم إلى دين الله وإلى عبادته فأبوا أن يُجيبوني، فهم في النار مع مَن عصى مِن وَلَدِ آدمَ وَوَلَدِ إبليس».

والحديث قال عنه أبو بكر الطُّرْطُوشي في تحرير المقال (٦١٣/٢): "هذا من الأخبار التي لا تصحّ لا من جهة إسنادها، ولا من جهة معناها"، وقال عنه السُّيوطي في الدُّرّ المنثور (٤٥٨/٥) وفي الخصائص الكبرى (٢٦٧/١): سندُه واه. وانظر أيضًا: اللآلىء المصنوعة للسُّيوطي (٥١/١)، وتنزيه الشريعة المرفوعة لابن عِرَاق (١٧٩/١).

فهرس المراجع:

١- الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، نشر: دار الأنصار، القاهرة، ط/ الأولى، ١٣٩٧ه.
٢- أبجد العلوم، محمد صديق خان القِنَّوجي، نشر: دار ابن حزم، ط/ الأولى، ١٤٢٣ه - ٢٠٠٢م.
٣- الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار صغيري، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة: حمود بن عبدالله ابن حمود التويجري، نشر: دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط/ الثانية، ١٤١٤ه.
٥- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: دار الوطن، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.
٧- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، نشر: دار صادر، بيروت.
٨- الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم "عرض ودراسة"، د. أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن القُصَيِّر، نشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٣٠ه.
٩- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد الخطيب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ.
١٠-الاحتجَاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود بن عبد الله بن حمود التويجري، نشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١١-الأحكام السلطانية، علي بن محمد بن محمد الماوردي، نشر: دار الحديث، القاهرة.
١٢-الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٣-الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، علّق عليه: عبدالرزاق عفيفي، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٢هـ.
١٤-أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، تحقيق: عبدالعليم عبد العظيم البَستوي، نشر: حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

١٥-أخبار الدجال، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: قسم التحقيق بدار الصحابة، نشر: دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

١٦-أخبار الزمان ومن لَبادَه الحدثان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران، على بن الحسين المسعودي، نشر: دار الأندلس، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٧-إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٨-أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، نشر: دار الأندلس، بيروت.

١٩-اختلاف الحديث. للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٠-الإذاعة لِمَا كان وما يكون بين يدي الساعة، محمد صدِّيق خان القِنَّوجي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

٢١-آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية "عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف"، محمد بن عبد العزيز الشايع، نشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٢-إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلاني، نشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط/ السابعة، ١٣٢٣ه.

٢٣-إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، نشر: دار الكتاب العربي، ط/ الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٤-الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٩ه.

٢٥-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦-الأساس في السنة وفقهها "العقائد الإسلامية"، سعيد حوّى، نشر: دار السلام للطباعة، ط/ الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٧-الأسامي والكنى، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، تحقيق: محمد بن علي الأَزهري، نشر: دار الفاروق، القاهرة، مصر، ط/ الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢٨-الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م.

٢٩-الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٠-أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم الجزري، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.
٣١-الإشارة في أصول الفقه، سليمان بن خلف بن سعد الباجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٢-الإشاعة لأشراط الساعة، محمد بن رسول البَرْزَنْجي، تحقيق: محمد زكريا الكاندهلوي، نشر: دار المنهاج، جدة، ط/ الثالثة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٣-الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، عمر بن علي الأنصاري، تحقيق: مصطفى محمود الأزهري، نشر: دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٤-الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٥-الأشباه والنظائر، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٣٦-أشراط الساعة، عبد الله بن سليمان الغفيلي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٧-أشراط الساعة، يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، نشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/ الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٨-الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٥ه.
٣٩-أصول الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٠-أصول الفقه، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: د. فهد بن محمد السَّدَحَان، نشر: مكتبة العبيكان، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤١-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، نشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٤٢-أطلس الأديان، سامي بن عبد الله المغلوث، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م.
٤٣-الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط/ الثانية، ١٣٥٩هـ.
٤٤-الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط/ الثانية، ١٣٥٩هـ.
٤٥-الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، نشر:

دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤٦-الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، محمد بن علي بن إبراهيم ابن شداد، تحقيق: يحيى زكريا عبّارة، نشر: وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ط/ الأولى، ١٩٩١م.
٤٧-أعلام الحديث "شرح صحيح البخاري"، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، نشر: جامعة أم القرى "مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي"، ط/ الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٤٨-إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٩-الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام - المسمى بـ "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر"، عبد الحي بن فخر الدين الطالبي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٥٠-أعلام مالقة، أبو عبد الله بن عسكر، وأبو بكر بن خميس، تخريج وتعليق: د. عبد الله المرابط الترغي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥١-الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، نشر: دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
٥٢-أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد، وآخرون، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٣-الأفراد للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تعليق: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٢٩ه.
٥٤-الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن هُبَيْرَة الذهلي، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، نشر: دار الوطن، ١٤١٧هـ.